

الديموغرافيا ودورها في البرامج التنموية

أ.نجار راشدي خضرة

كلية العلوم الاجتماعية - جامعة مستغانم

مقدمة:

"إن التنمية في جوهرها عملية تغيير كبرى لمجتمع يراد نقله من حالة أدنى إلى حالة أخرى في كل الميادين الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية والعقائدية وفق أهداف مرحلية يراد الوصول إليها من خلال أبعاد زمنية محددة. و قد كان يظن إن مسألة التنمية عمل اقتصادي وسياسي في محل الأول، الأمر الذي جعل علماء الاجتماع لا يدخلون هذا الميدان إلا من "الباب الخلفي" ولكن بعد تجربة لم تستمر طويلا، ظهر أهمية البعد الاجتماعي للتنمية وأن علم الاجتماع مسؤولية توضيح معالم الطريق من خلال مدخل سوسيولوجي متكامل"⁽¹⁾.

وهناك تصورات علمية وتكنولوجية هائلة تزداد بسرعة و تنوع كبير مقابل تراكم أفكار ونظريات كثيرة خاصة في العلوم الاجتماعية وموازا مع تفاقم وتعدد مشاكل اجتماعية، نفسية واقتصادية رهبة ومقلقة، أصبح من الواجب إذن عدم البقاء في حدود هذه الأفكار والتفسير والتفسير فقط، خاصة وأن هناك الكثير من النظريات أدهشت حديثا أو على الأقل لا يمكن تعميمها على كل المجتمعات، وعليه فمن الواجب البحث من خلال هذه الأفكار والتصورات عن حلول حقيقية وفعلية لهذه المشاكل .

وللديموغرافيا شأنها شأن العلوم الاجتماعية الأخرى دور ريادي في التنمية عن طريق ما تختص به كونها تركز على السكان كوحدة للبحث العلمي والتحليل. فلقد شجعت دراسة Graunt منذ 1662 على بداية ضرورة البحوث العلمية الفعلية للدراسات السكانية ف"كان Graunt يعتقد بفائدة البحوث على شاكلة بحوثه للوصول إلى أفضل سياسة للسكان"⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس فلقد تطور علم الديموغرافيا كثيرا وتعددت جوانبه وأنشئت لذلك مؤسسات ومعاهد مضطلة بالبحوث والدراسات الديموغرافية سمحت بإثراء المعلومات وتفسير الظواهر المتعلقة بالسكان واحتياجاتهم. وتكمن أهمية التخصص في كونه مرتبط بالعلوم الاجتماعية (علم الاجتماع، الاقتصاد، الجغرافيا، الانثروبولوجيا...) وبالعلوم البيولوجية (الصحة، الوراثة...) وبالعلوم التحريية (الرياضيات والإحصاء) مما عدد في دراساته التي ساهمت في إعداد برامج الصحة، التعليم، الأسرة والطفل، العمل، البيئة... ولقد عملت هذه المؤسسات والمعاهد عن طريق "البحث الذي تمارسه أن تتجه من البحث في حد ذاته إلى بحوث تطبيقية ثم إلى بحوث عملية"⁽³⁾.

وعلى هذا، فإن الهدف من هذا المقال هو تقديم فكرة يمكن أن يتقاسمها كل المختصين في العلوم الاجتماعية و ليس في الديموغرافيا فحسب، وهي أن التنمية الناجحة لا تكون إلا بالتخطيط القائم على البيانات الأساسية "عن ظروف المجتمع و أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى يستطيع المخطط أن يقترح الأهداف الأولية بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ. و يمكن الحصول على البيانات الأساسية بالرجوع إلى السجلات الإحصائية و إجراء الدراسات و البحوث الاجتماعية التي تفيد في التوصل إلى المعلومات والحقائق التي يمكن معرفتها أو التوصل إليها"⁽⁴⁾.

وليس هناك أفضل من تخطيط يبني على فهم المجتمع "حيث أظهرت تجارب عديدة فشل كثير من الخطط بسبب التقصير في فهم العادات والتقاليد ونسق المعتقدات والثقافة الكلية"⁽⁵⁾ وكذا شح البيانات والحقائق والمعلومات والتي حتما تلعب الديموغرافيا دورا بارزا في توفيرها والتحقق من صحتها.

كما أن فشل هذه المخططات راجع لعدم ملائمتها لواقع مجتمعا بسبب أنها نماذج مستعارة غير مكيفة لا تستند إلى الواقع التاريخي والسوسيوقائفي لمجتمعنا، ولكن "لا بد أن نؤكد أن هذه- النماذج المستعارة يمكن أن تطور لتناسب الثقافة المحلية و الظروف الخاصة بها. وتستطيع أن تقوم هذه الدول بالتعلم من أخطائها وأخطاء الدول المشابهة لها ثم تقوم بوضع نماذج مناسبة لواقعها وظروفها وتماشى مع القيم السائدة"⁽⁶⁾.

ومن هذا المنطلق نطرح التساؤلات التالية:

- كيف تساهم الديموغرافيا في إثراء المعلومة السوسيو ديموغرافية وتحويلها إلى منطلق لبناء البرامج التنموية؟ كيف تساهم الديموغرافيا في إبراز وتوقع مستقبل التحولات الديموغرافية التي تشهدها الجزائر والتنبية إلى ما يحدث في الغرب من شيخوخة، تراجع رهيب للخصوبة لا يكفي في أغلب الدول لتعويض الأجيال، تراجع التكاثر العائلي بين الأفراد والأسر وغيرها نتيجة للسياسات السكانية التي تبنتها هذه الدول بشكل مباشر وغير مباشر وهي نفسها السياسات الملاحظة في الجزائر رغم أنها سياسات غير رسمية؟ وأخيرا كيف يساهم الديموغرافي لو يستغل إداريا في تحسين تسييرهم مصالح المواطنين المتعلقة مثلا بالسكن، الصحة، التعليم والشغل على الأقل في توفير ومعرفة استغلال المعلومة الإحصائية دون المبالغة فيها أو الإحجام عنها؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات سنبرز ما يلي:

-أولا: الديموغرافيا كعلم حديث منتج للمعلومة الإحصائية كما وكيفها، رقما و تحليلا.

-ثانيا: المجالات التي يمكن أن تساهم الديموغرافيا في تنميتها كيف ومتى يكون ذلك.

-ثالثا: إبراز أهمية الدراسات الديموغرافية وضرورة الأخذ بعين الاعتبار نتائجها ضمن البرامج التنموية على غرار ما يحدث في دول العالم، سنأخذ بعض المؤسسات والمعاهد الديموغرافية كأمثلة حية كونها تستفيد من خدمات عدد كبير من الديموغرافيين من مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى منظمات كثيرة تابعة للأمم المتحدة.

وأخيرا سنشير إلى بعض المعلومات الخاطئة المتداولة بشكل ملحوظ دون أن نتكلف عناء تصحيحها أو تكذيب مصادرها وكيف ساهمت معلومات أخرى في التحسيس بالكثير من المشاكل والصعوبات..

وستكون أهداف هذا المقال:

-إبراز كيف يمكن الاستفادة من الدراسات الديموغرافية ببعديها النظري و التطبيقي (الإحصائيات والبحوث الميدانية) في تخطيط البرامج التنموية المتعلقة بالسكان.

-أهم الميادين و المشاكل التي تتناولها الديموغرافيا .

-كيفية استغلال التوقعات الديموغرافية التي تقوم بها الديموغرافيا للتنبؤ بمستقبل السكان وعلاقاته مع مستقبل احتياجاته وكذا المشاكل المتوقعة المصاحبة للانتقال الديموغرافية.

ولتحقيق هذه الأهداف ستمحور المداخل حول ثلاث جوانب رئيسية هي:

-الجانب الأول يتناول الديموغرافيا كعلم منتج للمعلومة الإحصائية في مختلف المجالات السكانية.

-الجانب الثاني المعرفة العلمية التي تقدمها الديموغرافيا خدمة للتنمية.

-الجانب الثالث ويتناول أمثلة ونماذج عن المساهمة الفعلية والتطبيقية للمعرفة الديموغرافية في مجال التنمية عن طريق إبراز الدور الذي تلعبه بعض المعاهد والمراكز المهتمة بالدراسات الديموغرافية في تنمية بعض المجالات .

وسنعمد في ذلك على مجموعة من البيانات الإحصائية وكذا السرد التاريخي المتسلسل لتطور بعض الظواهر الديموغرافية التي لا تنفصل في تأثيرها على التنمية سلبا أو إيجابا. وبين هذا وذاك سنستعرض أهم النتائج المرجوة من تطبيق هذه المعارف ميدانيا والأخذ بمجدية نتائج بعض البحوث الميدانية مع اقتراحات لنماذج تطبيقية في الميدان.

-الديموغرافيا علم حديث منتج للمعلومة الإحصائية:

تهتم الديموغرافيا بدراسة السكان كما ووصفا وفقا لمجموعة من المتغيرات (السن، الجنس، المستوى التعليمي...) والظواهر السكانية (الولادات والخصوبة، الوفيات، الزواجية والطلاق، الهجرة) من حيث تطورها و تغيرها وارتباطها بظواهر اقتصادية و سوسيوثقافية وتتجه في السنوات الأخيرة إلى تفسيرها عن طريق البحوث الميدانية المكثفة التي تعتبر المصدر الأساسي لجمع البيانات السوسيو ديموغرافية وتنقسم البحوث و الدراسات الديموغرافية إلى :

-بحوث تتعلق بالعلم بحد ذاته من أجل تطوير أساليبه، نماذجه وأدواته بالاستعانة بعلمي الرياضيات والإحصاء وتطوير الأفكار بالاستعانة بعلوم : الاجتماع، النفس، الاقتصاد، التاريخ...

-بحوث تتعلق بدراسة الظواهر السكانية البحتة: الوفيات، الولادات، الهجرة....

-بحوث تتعلق بتفسير هذه الظواهر وعلاقتها ببعضها البعض وبالظواهر الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

-بحوث تتعلق بمستقبل السكان من خلال التنبؤ بتطور هذه الظواهر ونتائجها على تطور السكان و احتياجاتهم.

والديموغرافيا عامة لا تهتم بإثراء نظرياتها ومناهجها (3.8% من الدراسات منذ 1963) مقارنة باهتمامها بالدراسات المتعلقة بالظواهر الديموغرافية (58.6%) أو الدراسات السكانية وما يتعلق بها في إطار علاقتها مع العلوم الأخرى (38.6%)⁽⁷⁾ وهذه البحوث تسمح بـ :

-تقييم الوضع العام للسكان ونموه السوسيواقتصادي عن طريق ما توفره من مؤشرات و أرقام.

-جرد السكان حسب تأثيرهم بمشكلة ما مما يعطي مدى أهمية هذه المشكلة أو الظاهرة و أهم جوانبها و أثارها.

-تسمح عن طريق البحوث العلمية الميدانية من توفير مجموعة هامة ومتنوعة من البيانات أهمها توزيع السكان حسب عدة متغيرات سوسيوديموغرافية واقتصادية من تقدير الاحتياجات الضرورية والحقيقية للسكان من أفراد، أسر ومؤسسات والمتوفر منها و كذا تسمح عن طريق الخبرات والنتائج الميدانية، التفسيرات والتحليلات والتنبؤات من قيادة المشاريع التنموية و مراقبتها و تقويمها .

-تقدم البحوث والدراسات الديموغرافية كما هائلا من البيانات المستقاة من دراسات شاملة أو بالعينة (على أساس أنها مختارة بشكل دقيق و علمي) ووفقا لمفاهيم ومصطلحات محددة يمكن توظيفها في دراسة ظاهرة ما وتحديد أبعادها واستنتاج حلول لها. ومن أهم هذه الإحصائيات :

- إحصائيات السكان من حيث: المواليد، الوفيات، الحالة الزوجية، الحالة الفردية..... وفقا للسن والجنس.
- إحصائيات عن التعليم، الصحة، العمل والسكن والإسكان وظروفه.
- إحصائيات عن حركة وهجرة السكان بنوعيتها الداخلية والخارجية حسب خصائص المهاجرين
- إحصائيات عن ما يحيط بالسكان في بيئتهم الاجتماعية والجغرافية كوضع المرأة والطفل، المسنين الأسر والعلاقات الفردية والأسرية، البيئة... وذلك في إطار العلاقة بين السكان، البيئة والتنمية.
- بالإضافة إلى توقعات لتطور السكان والظواهر السكانية الكبرى على فترات محددة تبعا لسيناريوهات وفرضيات مدروسة للتمكن من تقدير احتياجات السكان مستقبلا .

ومن المسلم به أن لهذه البيانات دور كبير جدا في بناء البرامج والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية وقياس الاختلال الموجود في المجتمع.

-كما تتجه الديموغرافيا الحديثة إلى تعميق وتشجيع الدراسات الكيفية المصاحبة للكم لتفسير تغير الظواهر السكانية و ما يتعلق بها وعدم التقيد بوصفها .

-تقدم البحوث والدراسات الديموغرافية نتائج هامة مبنية على التقويم كمنهج علمي تستعرض فيه نتائج السياسات السكانية المباشرة وغير المباشرة عن طريق المقارنات الزمنية والجغرافية وكذا المحتوى والأهداف وهي بذلك تستطيع الوصول إلى إثبات نجاح أو فشل هذه السياسات وأسباب ذلك.

-هناك عدد كبير جدا من الرسائل والبحوث الأكاديمية على اختلاف مستوياتها (بما فيها مذكرات الليسانس) تحوي دراسات جادة حول قضايا تخص صميم مشاكل المجتمع وتقدم نماذج وتوصيات لحلها أو على الأقل الحد منها ومكمن خطورتها وتعلق بظواهر قديمة لازالت عالقة وأخرى حديثة كالعنف، عمالة الأطفال، المشكلات الأسرية، التسرب المدرسي، وضع المرأة والطفل، الشيخوخة، مشاكل البيئة.....

إن كل هذه البيانات والمعارف تسمح بتحديد المتغيرات المناسبة لبناء أو تقييم أي مشروع تنموي (تحديد متغيرات المدخل input variables و متغيرات المخرج output variables) وهذا ما يسمح بترشيد النفقات والجهد والوقت لبلوغ الأهداف المرجوة على أن تكون هذه البيانات فعلا متنوعة، دقيقة ، كافية ومرنة قابلة للتسخير والتفصيل.

2- المعرفة الديموغرافية في خدمة التنمية:

في هذه الفقرات سنحاول إبراز ما هي المعرفة العلمية التي تقدمها الديموغرافيا خدمة للتنمية وذلك عن طريق سرد لأمثلة ملموسة عن دراسات ونتائج لظواهر سكانية ترتبط بالتنمية . كتغير التركيبة العمرية للسكان، ارتفاع مؤشرات الزواجية والخصوبة والاهتمام بتطوير مصادر المعلومات الإحصائية على سبيل المثال .

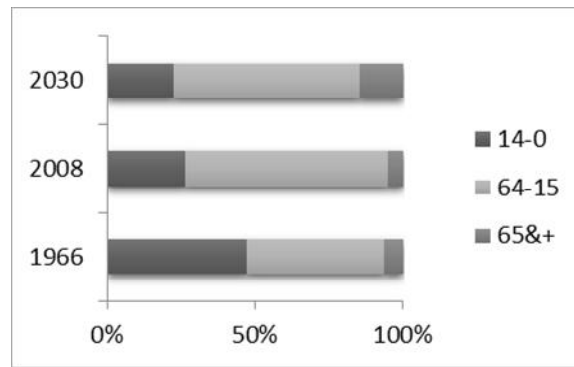
أ- التركيبة العمرية للسكان :

إن من المتغيرات التي توليها الديموغرافية أهمية كبرى وتبنى عليها دراسة الظواهر السكانية هي متغير السن الذي يلعب دورا كبيرا في العملية الإنجابية وتركيبية السكان العمرية. وينبئ أيضا بوضع السكان والاحتياجات المستقبلية له ليس فقط اقتصاديا بل /اجتماعيا ونفسيا.

فالدراسات الديموغرافية كلها تثبت وجود ارتفاع مقلق لهذه السن في الخصوبة، الزواج، الالتحاق بعمل قار والتقاعد، متأثرة بعدة عوامل ديموغرافية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية وهذا ما ترتب عنه ظهور مشاكل اجتماعية واقتصادية أهمها ارتفاع العزوبية، تراجع الخصوبة، ارتفاع البطالة، تفاقم الهجرة خاصة السرية، تحولات في نماذج الأسر والعلاقات الأسرية والأخطر شيخوخة السكان بسبب زيادة نسبة المتقدمين في السن مقابل تراجع في نسبة الفئات الفتية .

ففي الجزائر ووفقا لتطور التركيبة العمرية للسكان-الشكل أدناه- يمكن ملاحظة بداية الاختلال بين الفئات العمرية الثلاث وهذا يفسر بما يلي:

الشكل: تطور التركيبة العمرية لسكان الجزائر



المصدر: ONS :annuaires statistiques

-تراجع في نسبة الفئة الأولى(الرضع والأطفال الأقل من 15 سنة): يعني تراجع في وفيات الأطفال و الرضع من جهة وكذا تراجع الخصوبة من جهة أخرى ← مستقبل مقلق لسكان الجزائر مع شيخوخة مبكرة نتيجة سرعة الانتقالية الديموغرافية .

-ارتفاع محسوس في الفئة الوسطى(بين 15 و 65 سنة): تراكم أجيال في سن العمل والإنجاب وهي أجيال ولدت في فترة ما يعرف بالانفجار الديموغرافي (ظاهرة قد لا تتكرر مستقبلا)←زيادة الطلب على التكوين، العمل، السكن، الصحة والخدمات ولكن هذا الاتساع قد يضطرب إذا تفاقم الهجرة والتي تمس غالبا الفئات العمرية الوسطى من السكان أو إذا ارتفعت وفيات البالغين لأسباب معينة(و لو أن الهجرة ديموغرافيا ليس لها أثر كبير على التركيبة العمرية للسكان مقارنة بالوفيات و الولادات)

-ارتفاع محسوس في نسبة الفئة الثالثة (الأكثر من 65 سنة) : يعني ارتفاع نسبة المسنين والذي يعود أساسا إلى ارتفاع في أمل الحياة بسبب تحسن المستوى الصحي والمعيشي، وهذه النسبة مرشحة للزيادة بسبب تراجع الخصوبة←تفاقم المشاكل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المتعلقة بهذه الفئة والمتمثلة في التكفل والرعاية خاصة أنها فئة ضعيفة غير قادرة على العمل والإنتاج والتكفل بذاتها نفسيا وصحيا.

والدراسات الديموغرافية الحديثة في الجزائر تشير كلها إلى تراجع في نسبة الفئة الأولى(الأقل من 15 سنة) ووارتفاع نسبة الفئة الثالثة (الأكثر من 65 سنة) أي ارتفاع ما يسمى بمعدل الإعالة* نتيجة

*معدل الإعالة =(عدد السكان الاقل من 15س+أكثر من 65س)/ (العدد من 15 إلى 65 س).

اختلال التوازن بين داخل القوة البشرية(الفئات القادرة على العمل من حيث السن، القدرة الجسدية والعقلية) وخارج القوة البشرية (الفئات غير القادرة على العمل وتشمل الأطفال والمسنين وذوي العاهات) مع العلم أن الفئة الأولى تشمل العاملين وغير العاملين .

هذا النوع من الدراسات يقود إلى النظر في السياسات المستقبلية الخاصة بالتكوين، التشغيل، السكن، الصحة، التأمين والحماية الاجتماعية على أساس أن التركيبة العمرية للسكان ستتغير وبالتالي ستتغير خصائصهم الديموغرافية التي ستؤثر على نمط احتياجاتهم وتظهر احتياجات جديدة خاصة تلك المتعلقة بالمسنين .

فبالنسبة للمسنين، ستطرح الشيخوخة مستقبلا مشاكل اجتماعية ونفسية هامة، وعليه فحسب الإحصائيات والتنبؤات السكانية المتوفرة فإن البرامج التنموية المستقبلية بحجرة على الأخذ بعين الاعتبار هذه الظاهرة على مستوى :

-الاستهلاك: من حيث النمط و المواد المستهلكة (يستهلك المسنون ما لا يستهلكه الأطفال والبالغون).

-الخدمات: يحتاج المسنون إلى رعاية صحية ونفسية خاصة مما يستدعي توفير وسائل وهياكل مادية وبشرية ومالية كبيرة ومناسبة.

-التقاعد: ارتفاع عدد المسنين يولد ضغطا متواصلا على صناديق التأمين والمعاشات مقابل تراجع في عدد المساهمين فتضطر الدولة إلى دعمها مما يؤثر في حركة الأموال الموجهة للاستثمار وتمويل المشاريع وزيادة الدخل .

إذا كانت الدراسات الديموغرافية تنبأ بارتفاع نسبة هذه الفئة وتحذر من نتائجها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فإن دراسات أخرى، تدعو إلى ضرورة اعتبار هذه الفئة ثروة بشرية تتمتع بخبرات وحكمة كبيرة في الحياة يمكن استغلالها لا عزلها لأنها، تشكل مصدر تقدم فردي و اجتماعي،⁽⁸⁾ .

ب- ارتفاع مؤشرات الزواجية :

تعتبر الزواجية من أهم الظواهر الديموغرافية التي تأخذ حيزا هاما في علم الديموغرافيا خاصة في دراسة محدداتها وانعكاساتها. وتعرف مؤشرات الزواجية ارتفاع ملحوظا منذ الثمانينيات إذ يصل معدل سن الزواج الأول إلى حوالي 33 سنة، كما أن عددا هاما من الزيجات لا تستمر إلا مدة قصيرة. وجدت أن من الأسباب الرئيسية لارتفاع هذه السن هو ارتفاع المستوى التعليمي خاصة بالنسبة للإناث وكذا تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في مقدمتها البطالة وأزمة السكن.

إن العزوف عن الزواج افرز انعكاسات سلبية اجتماعية ونفسية كبيرة أدت إلى انتشار ظواهر خطيرة تهدد استقرار المجتمع كالعنوسة، تراجع الخصوبة، تفاقم الانحراف، ارتفاع العلاقات خارج الزواج وعدد الأمهات العازبات وأطفالهن وما يصاحب ذلك من جرائم تشكل عبئا على المؤسسات والأسر .

ولكن يجب الإشارة إلى التعليل في تقدير بعض المشاكل كالعنوسة مثلا. فالواقع أن دراسة هذه المشكلة ينطلق علميا من التعريف الإجرائي لهذه الظاهرة خاصة فيما يتعلق بتحديد سن بداية العنوسة. فكلما كانت هناك دراسة تتعلق بالظاهرة (خاصة ما يروج في وسائل الإعلام المكتوبة و عن طريق بعض الجمعيات) إلا وتشير إلى تفاقم هذه الظاهرة التي لا ننكر مطلقا تناميها و خطورتها على استقرار المجتمع ولكن يجب أن نفرق بين العزوبية والعنوسة فالأولى تشمل كل البالغات في سن الزواج (ديموغرافيا وإحصائيا تحدد ابتداء من 15 سنة) والتي تتأثر بالتركيبة العمرية للإناث أما الثانية فلها علاقة بسن محددة وتكون في اغلب الأحيان سن مرتفعة تحددها عوامل سوسيوثقافية سائدة في المجتمع .

ج-تراجع الخصوبة:

منذ بداية الاهتمام بدراسة العلاقة بين السكان والاقتصاد (مالتوس) وحتى وقت قريب، ظل ينظر إلى تزايد السكان على أنه مشكلة تعيق التنمية. حيث عرف عدد سكان العالم تضاعفا قياسيا في فترات تقل عن الخمسين سنة بسبب ارتفاع الخصوبة وعدد المواليد سنويا وكذا تحسن المستوى الصحي والمعيشي أدى إلى الاعتقاد أن هذا النمو من أهم معوقات التنمية إن لم يكن هو السبب الرئيسي في ذلك، في حين "لا يمكن الجزم أن النمو السكاني، وحده، يكبح أو يساعد على التنمية"⁽⁹⁾ خاصة أنه لا توجد دراسة علمية فعلا تثبت نوع العلاقة بين السكان والتنمية بسبب وجود تداخل كبير بين الجوانب الديموغرافية و الجوانب والسوسيواقتصادية .

فكان أن تعالت أصوات كثيرة داعية إلى ضرورة الحد من هذا النمو خاصة في دول العالم الثالث (حيث يتضاعف السكان كل 25 سنة فقط) عندما بدا اللاتوازن يبرز بين الشمال(خصوبة متدنية جدا ومعدلات نمو لا تكفي لاستقرار السكان ديموغرافيا) والجنوب (خصوبة مرتفعة ومعدلات نمو فاقت الـ3%) فتبنت هذه الدول سياسات ديموغرافية أكثر منها سكانية بشكل أو بآخر ومنها الجزائر التي تبنت برامج التخطيط العائلي عن طريق التوعية والتشجيع على تباعد الولادات واستعمال موانع الحمل الموفرة مجانيا في المراكز والعيادات الصحية. وبفضل هذه البرامج وكذا ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وتراجع وفيات الأطفال تصل الخصوبة الآن إلى أدنى مستوياتها وسجل المعدل السنوي لنمو السكان استقرارا نحو الانخفاض وصل إلى أقل من طفلين لكل امرأة.

وبهذا ستتجه الجزائر إلى نتيجة حتمية وهي الشيخوخة المبكرة التي تعاني منها الدول المصنعة التي تحذر فيها الدراسات الديموغرافية والسوسولوجية من مخاوف عدم الزواج والإنجاب الكفيل بضمنان استمرار شعوبها. ولكن هذه الدول تعمل الآن من خلال برامجها الاجتماعية على تشجيع الإنجاب بتوفير كامل الوسائل المالية والنفسية للأمهات والأطفال، وكذا تبني سياسات الهجرة (وإن كان بشكل غير مباشر) من دول أخرى لفئات قادرة على الإنجاب والعمل وإلا كيف نفسر اشتراط الزواج والكفاءة ضمن شروط القبول. إن على الجزائر من خلال النتائج المتوصل إليها التي تشير إلى الآثار السلبية لتراجع الخصوبة، مجبرة على إعادة النظر في سياستها السكانية مادام أن النتائج معروفة مسبقا استنادا إلى ما يحدث في الغرب، وإن كان هذا الأخير لم يعدم الحلول خصوصا عندما يتعلق الأمر بتشجيع الهجرة ضمنيا في الوقت الذي لا نملك حولا مشابها إلا بالحفاظ على الثروة البشرية الهائلة خاصة الشابة بإدراج احتياجاتها ضمن الأولويات في برامج التنمية .

د- مصادر المعلومات:

إن من أهم مصادر المعلومات الخاصة بالسكان الحالة المدنية (بالإضافة إلى الإحصاء العام والمسوح ومصادر أخرى) فهذه المؤسسة من أغنى المصادر إحصائيا ولكنها غير مستغلة بما يكفي في الدراسات والبحوث المتعلقة بالحركة الطبيعية للسكان (مواليد ووفيات) وباقي الظواهر السكانية الهامة الزوجية والطلاق والهجرة الداخلية. فرغم وجود قوانين تعمل على تنظيمها وحمايتها وكذا تسييرها بما يكفل لها أداء مهمتها إداريا لصالح المواطنين والمؤسسات إلا أنها و رغم عراققتها لا زالت تسجل نقصا كبيرا في الخدمات والإحصائيات. هناك بحوث ديموغرافية اهتمت كثيرا بدراسة الحالة المدنية كمصدر للمعلومة الديموغرافية وكمؤسسة قائمة في حد ذاتها توصلت إلى ما يلي:

- إن الكثير من السجلات الحيوية ورغم أهميتها تعرف إهمالا كبيرا خاصة تلك التي مر على وقتها فترة طويلة.
- رغم وجود استمارات خاصة بمختلف الأحداث الديموغرافية إلا أنها لا تملأ بعناية كبيرة لأن المكلف بذلك يجهل أهميتها وليس على دراية بالمفاهيم والمصطلحات الديموغرافية الصحيحة، فتصل إلى الدواوين الجهوية للإحصاء ناقصة كثيرة أو فيها تناقضات وأخطاء فادحة.
- لا يراعى الجانب التكويني السكاني كثيرا في المكلفين بتسجيل هذه الأحداث رغم أهميتها مما يبقّي الأخطاء واردة دائما.
- لا يوجد تنسيق مطلقا بين هذه المصالح خاصة إذا تعلق الأمر بين الولايات مما يؤثر على نوعية البيانات الإحصائية المستقاة من بعضها (le double enregistrement).

- قليلة جدا تلك البيانات المستغلة علميا والموجودة في هذه المصالح رغم أهميتها في البرامج التنموية المحلية والجهوية.

3- أمثلة عن مساهمات البحوث الديموغرافية من خلال المعاهد و المؤسسات في دفع عجلة التنمية:

إن ،بعد السكان في قلب كل المشاكل التي تعني العالم، مهما تكن أخلاقية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، ايكولوجية أو علمية، وتقريبا كل الأسئلة التي يطرحها الإنسان، يضعها أو تطرح عليه إلا ولها وجه أو عدة أوجه ديموغرافية،⁽¹⁰⁾ وعلم السكان علم أساسي يسمح بالتعريف بالواقع الديموغرافي والاقتصادي لمنطقة ما والمستوى الاجتماعي والثقافي السائد فيها، وكون الإنسان مرتبط ببيئته فان هذا العلم يسمح بدراسة توجهاته وسلوكياته تجاه الظواهر الديموغرافية (الإنجاب، الزواج والهجرة) مما يسمح بمعرفة التنبؤ بالمخاطر التي تبرزها التغيرات الديموغرافية الحادثة وانعكاساتها على الصحة، العمل، التعليم و التكوين، العلاقات الفردية و الأسرية... وبالتالي على مجمل القضايا والسوسيواقتصادية التنموية لأن هناك علاقة متبادلة بين الجوانب الديموغرافية وجوانب التنمية . ففشل التنمية في الكثير من الدول راجع إلى أنها في وضع سياساتها لا تولي أهمية _عامة_ كبيرة للجوانب الديموغرافية،⁽¹¹⁾.

ولأجل ذلك أنشئت معاهد ومؤسسات متخصصة في الدراسات الديموغرافية حيث إن خصائص هذه المراكز ونشاطاتها العلمية، البيداغوجية، العملية ومكانتها في كل المؤسسات العامة والخاصة، تعكس دور الديموغرافيا في التنمية العلمية والاجتماعية التي ترجوها النخبة العلمية والمجتمع،⁽¹²⁾ فعلى المستوى العالمي تعتبر مثلا المؤسسات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة الأكثر نشاطا لارتباطها بقضايا السكان الراهنة. ليس فقط في البحث ولكن في تطبيق و تقييم البرامج السكانية التنموية التي تحارب الفقر، الأمية، التمييز الجنسي والعرق،

الأمراض والأوبئة، الهجرة والنزوح خاصة في دول العالم الثالث حيث نشاطاتها جد مكثفة ومتواصلة عن طريق التكامل والتعاون مع الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية .

وتعتبر الـ FNUAP (صندوق الأمم المتحدة للسكان) والـ PNUOD (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) من أكثرها تواجدا على المستوى العالمي حيث تنشر تقارير سنوية ترصد حصيلة هذه النشاطات عن أهم البرامج المطبقة و نماذج ناجحة في دول مختلفة وكذا مؤشرات وإحصائيات تسمح بقياس ومقارنة مستوى التنمية بين هذه الدول. ولعل أهم ما يمكن الاستفادة منه هو هذه النماذج الناجحة للبرامج التنموية المطبقة في الكثير من الدول والمناطق التي لا تكاد تتوفر على الإمكانيات المادية والبشرية الكافية ولكنها نجحت في تفعيل عجلة التنمية في إحدى مجالاتها الضرورية كالصحة والتعليم وترقية المرأة .

كما تعتبر INED،I (المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية) من أهم المعاهد العالمية وأشهرها المهتمة بالدراسات السكانية وكل ما يتعلق بها وانظر معنا إلى أهداف* تأسيس هذه المعهد والمتمثلة خاصة في أنه:

* وفقا للمرسوم القانوني لتأسيس المعهد.

- يطور و يشجع من جانبه أو وفقا لطلب السلطات العمومية كل أعمال البحث التي تهدف إلى دراسة السكان من كل جوانبهم.
 - يقيم، يقوم أو يساعد على القيام بكل الأبحاث الضرورية لعلم الديموغرافيا ومساهمتها في التطور الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للبلاد.
 - يضمن إيصال المعلومات حول القضايا الديموغرافية للرأي العام.
- ولتحقيق هذه الأهداف فإن هذا المعهد ومنذ نشأته سنة 1945 يقوم بإجراء مسح ميدانية ضخمة وفي غاية الأهمية تستجيب لمتطلبات السكان المتغيرة والمتزايدة وذلك لإعداد البرامج والسياسات التنموية التي تستجيب لهذه المتطلبات.
- ويعتمد هذا المعهد على عدد هام من الباحثين من كل أنحاء العالم أغلبهم ديموغرافيون يتوزعون على مخابر متخصصة في الأبحاث الديموغرافية والسوسيواقتصادية .

كما نجد الكثير من المعاهد والمنظمات والمخابر العلمية العريقة في الدراسات الديموغرافية تتجه نحو إثراء الديموغرافيا التطبيقية التي تبحث في توظيف التحليل الديموغرافي من أجل أفضل تسيير للمؤسسات و الموارد البشرية . ومن ذلك ما تناولته تدخلات الكثير من المختصين في هذا المجال ضمن الجمعية العالمية للديموغرافيين الناطقين باللغة الفرنسية (AIDELF)⁽¹³⁾ والذين قدموا أمثلة تطبيقية منها ما يتعلق بتسيير عمال المؤسسات (D.Blanchet &S.Penne)، توقعات التسيير العام ومشاكل النفايات مستقبلا (G.De Bartolo & R.Chiappetta)*.

توصيات و اقتراحات

بعد هذا العرض المختصر لدور الديموغرافيا في التنمية نقترح ونوصي بما يلي:

- 1- إنشاء مكاتب للبحث والاستشارات والتوجيه على مستوى الهيئات والأفراد تكون أهدافها:
- القيام ببحوث و دراسات خاصة بمشكلة ما(محددة وواضحة) تدعم ماديا على أن تضم عددا متنوعا من المختصين الأكفاء ذووا خبرات و نشاطات معتبرة في مختلف العلوم الاجتماعية.
- رصد أهم المعوقات التي تحول دون خدمة المواطن فيما يخص المصالح والخدمات عن طريق إعادة و تواصل تأهيل المكلفين بهذه المصالح وفقا لأحدث البحوث الخاصة بتنمية الموارد البشرية.
- التنسيق بين البرامج التشريعية و التنفيذية عن طريق إعادة النظر باستمرار في هذه البرامج وفقا لتجدد حقيقة المعطيات والأهداف المراد تحقيقها(على أساس وجود بنك معلوماتي وإحصائي هائل و متنوع).
- المساهمة في وضع التقارير والتقويمات الخاصة بمختلف البرامج عن طريق التكامل بين التخصصات.
- دراسة الأساليب والنماذج والبرامج الناجحة فعلا على المدين المتوسط و الطويل في دول أخرى على أن تكيف بما يلاءم بيئتنا الاجتماعية و خصائصها.
- وضع برامج توجيه وإرشاد خاصة وفق معايير علمية لإنماء الوعي الاجتماعي في وسائل الإعلام والاتصال. واستغلال هذه الوسائل للتعريف بنتائج أحدث الأبحاث والدراسات وطرق تطبيقها وتعميمها.

- على أن تجبر هذه المكاتب وبشكل صارم على إعطاء تقارير ونتائج ملموسة دوريا وفي أجال محددة لتفعيلها معنا لإهدار المال والوقت.
- 2- تشجيع المخابر والبحوث الجامعية والأكاديمية المهمة بالقضايا السكانية الراهنة والمستقبلية لتمكين الهيئات من الوقوف على أسباب المشاكل ومعوقات التنمية وإدراج نتائجها ضمن الأولويات في رسم السياسات و إعداد البرامج التنموية.
- 3- عدم الاستهانة بالرسائل الجامعية خاصة تلك المنطلقة من الميدان إذ أن الكثير منها يشخص أغلب المشاكل الجوهرية التي تعيق التنمية المحلية.

خاتمة:

يجب الاهتمام أكثر بالجانب الامبريقي دون التخلي عن الجانب التاريخي و النظري و خاصة الرؤى المستقبلية التي يزداد الطلب عليها من خلال استغلال المعطيات و الدراسات المتوفرة و تزاوجها مع الواقع السوسيوثقافي والاقتصادي والابتعاد عن التوقعات والإسقاطات الجاهزة من دول وأمم تختلف عن مجتمعاتنا وتطلعاتها التنموية، فجمع وتحليل المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات والسوسيواقتصادية الأخرى وأعمال البحث حول هذه المشاكل، تعتبر العنصر الأساسي في المنظومة التي تحتوي التعريف بالمشاكل، إعداد وتطبيق السياسات والبرامج... وجمع البيانات والبحث حول هذه البرامج و البحث العملي¹⁴.

والواقع أننا لا نبحث عن نموذج تنموي شامل و قابل للتطبيق اعتمادا على المخزون الفكري و العلمي المكتسب لأننا بكل بساطة ندرك أن هذا المخزون مستوحى من الفكر الغربي الذي نشأ في ظروف مغايرة تماما لظروفنا و لكننا على الأقل نبحث عن محرك يدفع بالدراسات الامبريقية الميدانية الجادة التي تستغل هذا المخزون وتحتك بالمواطنين وانشغالاتهم النفسية والاجتماعية الواقعية .

إن الحلول ليست في إعادة النظر في استراتيجيات البحث المتبعة في العلوم الاجتماعية لأن كل بحث ينطلق من مشكلة قائمة في المجتمع ولكن في توظيف هذه البحوث والمعارف والتي لا تكون إلا بإعطاء المشتغلين بالديموغرافيا مكانتهم الحقيقية في وضع البرامج التنموية عن طريق إسناد إليهم التنقيب و التمهيص عن المشكل، أسبابه وحلوله. فالخبرات و المعارف التي يكتسبونها عن طريق دراستهم للسكان تجعلهم أكثر دراية بما يلازم احتياجاتهم الحقيقية والممكنة. ثم إن طبيعة تكوينهم تسمح بتوفير المال ، الجهد و الوقت.

كما نشير إلى أن ،الأزمة تتغير، المشاكل تتحول، التقنيات تتطور ولكن المعارف المتراكمة و التجربة المكتسبة لا يمكن تعويضها¹⁵. وعليه يجب اعتبار أن الموارد البشرية على اختلافها هي أغلى الموارد لإنجاح التنمية و ليس هناك أفضل من الاستثمار في العقل البشري فهو الوحيد القادر على الابتكار و العمل دائما لإيجاد حلول توافق أوضاعه المادية و البيئية المناسبة مهما تعقدت و اختلفت ولا يكون إلا باستغلال هذه الطاقات الفكرية المترجمة في الأبحاث و الدراسات.

وختاما نؤكد أن ،رسالة العلوم الاجتماعية _ومنها الديموغرافيا_ "في مسالة التوجيه" ستكون على أكبر درجة من الأهمية، بل سوف تعتبر مطلبا نظريا و تطبيقيا جديرا بالاهتمام و التركيز،¹⁶.

الهوامش:

1. د.مريم احمد مصطفى ، د.السيد عبد العاطي السيد ود.السيد رشاد غنيم : "التغير ودراسة المستقبل " دار المعرفة الجامعية والإسكندرية ،2002.ص98
- 2.-Préssat Roland : Démographie sociale, PUF, France,1971
- 3.Maffioli Dionisia : Centres de recherche et d'enseignement démographiques : naissance, développement, tendance actuelles, in :Graziella Casselli, Jacques Vallin et Guillaume Wunsch, Démographie :analyse et synthèse ,vol VIII, observation , méthodes auxiliaires, enseignement et recherche ,p659 691 ,INED, France 2006.
4. د.محمد محمود المهدي: "ممارسة السياسة الاجتماعية و دورها في التخطيط والتنمية".المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،2001.ص184
- 4- د.مريم احمد مصطفى، مرجع سبق ذكره ،ص281
- 5- د.محمد محمود المهدي، مرجع سبق ذكره ،ص214
- 5.Loriaux Michel et Vichnevskaja Tania : La démographie vue par ceux qui la font,-7 in :Graziella Casselli, Jacques Vallin et Guillaume Wunsch ,Démographie :analyse et synthèse ,vol VIII, observation ,méthodes auxiliaires, enseignement et recherche ,p693-728,INED, France 2006.
- 6.Loriaux Michel : « Vieillir au Nord et au Sud : convergence ou divergence » ?in : jeunesse,-8 vieillesse démographique et société ».Chaire Quételet, p25-42. Académie Bruyant et l'Harmattan.p40
- 7.-Mathieu Jean-Luc : Les grands problèmes de population, PUF, France, 1994.p44
- 8.- Mathieu Jean-Luc, op.cit, p3 -10
- 9.NU : « Examen et évaluation du plan d'action mondial sur la population .Rapport 1994, New York, 1997.p124

10. -Maffioli Dionisia, op.cit,p659
11. Actes de séminaires de l'AIDELF en Calabre (Cosenza, avril1995), et de la session
12. spéciale de l'EAPS (Cracovie, juin 1997) : « La démographie appliquée à la gestion publique et des entreprises », éd par Giuseppe de Bartolo et Michel Poulin .AIDELF.2003
13. -NU,op,cit,p11.
14. Levy Michel Louis : A quoi servent les démographes ? Population et société, n°306, oct 1995, INED, France.p3
15. د.مریم احمد مصطفی مرجع سبق ذکرہ ،ص79
16. -ONS : annuaires statistiques de l'Algérie.